

Distr.: General
1 May 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة وأولويات البعثة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إلي أن أقدم على فترات منتظمة تقارير عن تنفيذ ولايتها. ويتناول هذا التقرير أنشطة البعثة وما يتصل بها من تطورات في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢ - وما زالت أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وتواصل البعثة تفاعلها البناء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع الطوائف في كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وما زالت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو) تؤديان دوريهما في إطار ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تزال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو موجودة في كوسوفو، تمشيا مع بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقرير المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة للنهوض بمبادرة "توحيد الأداء".

ثانيا - التطورات السياسية والأمنية الرئيسية

٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير حدوث عدد من التطورات التي أدت إلى تصاعد حدة التوتر وأثرت سلباً على العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ففي آذار/مارس، بُعيد استئناف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، ردت سلطات كوسوفو سلباً على إخطار بسفر مدير مكتب الحكومة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، ماركو دجوريتش، إلى شمال ميتروفيتسا وحذرت من مغبة القيام بالزيارة. لكن، في ٢٦ آذار/مارس، سافر السيد دجوريتش إلى شمال ميتروفيتسا لحضور اجتماع مائدة مستديرة في إطار الحوار الداخلي بشأن كوسوفو الذي يرعاه الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش، برفقة عضو في ديوان الرئيس فوتشيتش، وثلاثة وزراء من حكومة كوسوفو وزعماء كوسوفيين محليين. واقتحمت وحدات الشرطة الخاصة في كوسوفو المبنى الذي كان يعقد فيه الاجتماع، واستخدمت الغاز المسيل



للدومع وقنابل صاعقة وأوقفت السيد دجوريتش. وقد أصيب عدة أشخاص بجروح، بمن فيهم وزير الزراعة في كوسوفو من حزب القائمة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، الذي قضى ثلاثة أيام في المستشفى، واثنان من رؤساء البلديات وصحفيون ومارة. وتعاملت شرطة كوسوفو بخشونة مع السيد دجوريتش وهي تقتاده عبر شارع رئيسي في بريشتينا أمام أنظار وسائل الإعلام والمارة إلى أحد مراكز الشرطة. وبعد جلسة استماع وجيزة في المحكمة، نقل من بريشتينا وأفرج عنه عند البوابة ٣ على خط الحدود الإدارية.

٤ - ووصف الرئيس فوتشيتش القيام بتوقيف واعتقال السيد دجوريتش بأنه ”إهانة“ و ”استفزاز وحشي“ وأمر بخالف البروتوكولات المتفق عليها. واعتبرت قيادة كوسوفو إجراء التوقيف والاعتقال رداً مناسباً على تجاهل رفضها السماح بالزيارة. ووصف ممثلي الخاص لكوسوفو ما حدث في ٢٦ آذار/مارس بأنه ”غير مقبول“ وانضم إلى الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين في دعوة جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بالهدوء والإبانة عن القيادة المسؤولة.

٥ - وكانت للحادث عواقب فورية. ففي اليوم التالي، وبعد عقد اجتماع مع الرئيس فوتشيتش في بلغراد، أعلنت قيادة القائمة الصربية اعتزامها الانسحاب من الائتلاف الحاكم في كوسوفو. وأعلنت القائمة الصربية أيضاً أنها ستشرع في ٢٠ نيسان/أبريل في العمل من جانب واحد على إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، على النحو المتوخى في الاتفاق الأول على المبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات المبرم في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومع ذلك، ففي ٢٩ آذار/مارس، شارك نائب رئيس الوزراء ووزير شؤون الطوائف والعائدين من القائمة الصربية في اجتماع حكومي برئاسة رئيس وزراء كوسوفو، راموش هاراديناي. وخلال الاجتماع، أشار نائب رئيس الوزراء إلى أن القائمة الصربية تظل منفتحة على الحوار المجدي، ودعا الحكومة إلى الشروع في إجراء تحقيق في الأحداث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس والمضي في تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٣ بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

٦ - وفي تطور هام آخر، قامت شرطة حدود كوسوفو، في ٢٩ آذار/مارس، بإلقاء القبض على خمسة مواطنين أترك لديهم إقامة دائمة في كوسوفو، بدعوى ارتباطهم بحركة حزمت/غولن. وقد اقتيدوا إلى مركز الشرطة في بريشتينا، وقيل إنهم حرموا من الاتصال بمحام. ووفقاً للمحامين الذين يمثلونهم، ألغيت تصاريح إقامتهم وطردهم من كوسوفو إلى تركيا في اليوم نفسه. كما أُلقي القبض على مواطن تركي سادس في حادث منفصل في ٢٩ آذار/مارس وطرده إلى تركيا مع الخمسة الآخرين. وقد أدان كل من الرئيس ناتشي ورئيس الوزراء هاراديناي إلقاء القبض على المواطنين الأتراك وطردهم، وأنكر كلاهما أي معرفة مسبقة بهذه العملية. ورداً على الحادث، أعلن السيد هاراديناي، في ٣٠ آذار/مارس، إقالة وزير الداخلية ومدير وكالة استخبارات كوسوفو ودعا إلى إجراء تحقيق كامل في حالات الطرد، التي زعم أنها تمت في إطار من السرية. وفي ١٣ نيسان/أبريل، عين رئيس الوزراء هاراديناي السيد بيجتش غاشي وزيراً للداخلية.

٧ - وقبل حدوث هذه التطورات، حققت حكومة كوسوفو أحد المعالم الهامة في عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي بالنسبة لكوسوفو عندما صدقت على اتفاق ترسيم الحدود الموقع مع جمهورية الجبل الأسود في عام ٢٠١٥. فبعد عدة محاولات فاشلة لإجراء تصويت للتصديق على الاتفاق، التأم برلمان كوسوفو مجدداً لإجراء تصويت عليه في ٢١ آذار/مارس. وسعى أعضاء حركة تقرير المصير (حزب Vetëvendosje المعارض) مرة أخرى إلى عرقلة التصويت على الاتفاق، بطرق منها إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع أثناء إجراء البرلمان لمداولاته. وبناءً على مرسوم وقعه رئيس البرلمان لتوفير الأمن في قاعة البرلمان، اقتيد ١٣ عضواً برلمانياً ينتمون إلى حركة تقرير المصير إلى خارج القاعة تحت حراسة شرطة كوسوفو؛ وأُلقي القبض في وقت

لاحق على سبعة أعضاء برلمانيين ينتمون إلى الحركة في إطار حوادث الغاز المسيل للدموع. وفي الساعات الأولى من مساء يوم ٢١ آذار/مارس، تمكن البرلمان من إجراء تصويت أفضى إلى التصديق على الاتفاق بأغلبية الثلثين المطلوبة.

٨ - وقد أثرت عدة عوامل تأثيراً إيجابياً على التصويت، منها زيارة قام بها رئيس وزراء الجبل الأسود، دوشكو ماركوفيتش، في ١٤ شباط/فبراير، إلى كوسوفو، ساعدت في إعادة تأكيد الالتزام المتبادل من كوسوفو والجبل الأسود بتعزيز العلاقات الثنائية. وفي وقت لاحق، وقع الرئيس ثاتشي ورئيس الجبل الأسود، فيليب فويانوفيتش، في ١٦ شباط/فبراير، في بودغوريتسا، بيانا مشتركاً اتفقا فيه على إنشاء هيئة عاملة مشتركة لحل أي منازعات تتعلق بترسيم الحدود. وفي بيان مشترك صدر في ٢١ آذار/مارس، رحب كل من الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني، ومفوض الهجرة والشؤون الداخلية والمواطنة، ديميتريس أفرامبولوس، والمفوض المعني بسياسة الحوار الأوروبية ومفاوضات التوسع، يوهانس هان، بتصديق برلمان كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، مشيرين إلى أنه يستوفي معياراً رئيسياً لتحرير التأشيرة بالنسبة لكوسوفو.

٩ - وفي تطورات أخرى، أقدم برلمان كوسوفو، بعد المحاولة التي قام بها ٤٣ عضواً في البرلمان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لإلغاء قانون صادر في عام ٢٠١٥ لدعم عمل الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو، على تقديم طلب، في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، لاستحالة رأي الحكومة في الموضوع. وفي ١ شباط/فبراير، أكد السيد هاراديناي أن الحكومة ستتبع الإجراءات القانونية الواجبة قبل أن تعود إلى البرلمان برأي. وفي ٥ شباط/فبراير، أفاد الرئيس ثاتشي، في خطاب وجهه إلى الحكومة، أن إنشاء الدوائر المتخصصة أمر "محفف"، لكن سلطات كوسوفو "تتحمل مسؤوليات والتزامات معينة" و "سوف تفي بما طبقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها".

١٠ - وفي ٦ شباط/فبراير، اعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية جديدة لتعامل الاتحاد الأوروبي مع منطقة غرب البلقان بعنوان "منظور توسع موثوق به من أجل منطقة غرب البلقان وتعزيز تعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه المنطقة". وفي ٢٨ شباط/فبراير، قام وفد من الاتحاد الأوروبي، ضم الممثلة السامية موغيريني، ورئيس المفوضية الأوروبية، جان - كلود يونكر، والمفوض هان، بزيارة إلى بريشتينا لمناقشة دور كوسوفو في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للمنطقة، التي لا تزال تتبع نهجاً مرحلياً إزاء الاندماج. وخلال الزيارة، أكد الوفد أنه بدون تطبيع فعال وشامل للعلاقات بين بلغراد وبريشتينا لا يمكن أن يكون هناك استقرار دائم في المنطقة، ولا يمكن لصربيا وكوسوفو أن يتقدما في مساريهما الأوروبيين.

١١ - وفي ١٣ شباط/فبراير، عرضت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي تقريرها النهائي عن الانتخابات البلدية التي جرت في كوسوفو في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويتضمن التقرير عدداً من التوصيات الهادفة إلى تحسين العمليات الانتخابية المقبلة في كوسوفو، التي يجري استعراضها من قبل لجنة الانتخابات المركزية في كوسوفو وغيرها من المؤسسات ذات الصلة في كوسوفو.

١٢ - وواصلت حكومة كوسوفو الدعوة إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش، مع القبول بأنه سيلزم القيام بذلك بواسطة تعديل دستوري. وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٨، في حفل أقيم في مقر قوة أمن كوسوفو في بريشتينا للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لجيش تحرير كوسوفو، دعا الرئيس ثاتشي أيضاً إلى تحويل قوة أمن كوسوفو

إلى جيش من خلال تعديل دستوري، بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وظلت القيادة في صربيا تعارض بشدة هذا التحويل، الذي تعتبره انتهاكا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٣ - ومن بين الحوادث التي مست بطوائف لا تشكل أغلبية إلحاق أضرار بمواقع لها أهمية لدى صرب كوسوفو. ففي ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، أزيلت بالقوة لوحة تذكارية بالقرب من قرية زوشيسيتي (Zoçishtë/Zočište) في بلدية راهوفيتش/أوراهوفاتش، وهي مخصصة لصحفيين من صرب كوسوفو فقدوا في عام ١٩٩٨، وأُتلفت قاعدة اللوحة. وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٨، أزيل العلم الصربي في قرية فيليكا هوتشا/هوتشي ومادهي التي يشكل فيها صرب كوسوفو الأغلبية في بلدية راهوفيتش/أوراهوفاتش، وأُتلفت عمود العلم في النصب التذكاري المخصص لصرب كوسوفو الذين قتلوا أثناء النزاع الذي دار في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

ثالثا - شمال كوسوفو

١٤ - أدى بطء التقدم في التحقيق في قتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش من صرب كوسوفو بشمال ميتروفيتسا في ١٦ كانون الثاني/يناير، إلى جانب أحداث ٢٦ آذار/مارس المبينة أعلاه، إلى تفاقم مشاعر الاستياء لدى السكان من صرب كوسوفو في شمال كوسوفو. وتولى مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، في ٧ آذار/مارس، التحقيق في مقتل السيد إيفانوفيتش، الذي كان يجريه في البداية مدعون عامون من صرب كوسوفو ومن ألبان كوسوفو تابعون لمكتب الادعاء الابتدائي لميتروفيتسا المدمج حديثا، وذلك بسبب "تعدد القضية". وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتم الإبلاغ عن إحراز أي تقدم في التحقيق. وتجدد الإشارة إلى أن أول اجتماع بين ممثلي وزارتي الداخلية في بلغراد وبريشينا لتبادل المعلومات بشأن التحقيق قد عُقد عند البوابة ٣ على خط الحدود الإدارية في ١٣ آذار/مارس، بعد مرور أكثر من شهرين على جريمة القتل.

١٥ - وحضر نحو ٥٠٠٠ شخص جنازة السيد إيفانوفيتش التي أقيمت يوم الأربعاء ١٧ كانون الثاني/يناير، الذي أعلن يوم حداد رسمي في شمال ميتروفيتسا. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، قام الرئيس فوتشيتش، برفقة ماركو دجوريتش، بزيارة إلى كوسوفو، شملت مختلف المواقع شمال نهر إيبير/إيبار وجنوبه، بما في ذلك مسرح جريمة قتل السيد إيفانوفيتش في شمال ميتروفيتسا. وأبرز الرئيس فوتشيتش، في كلمة له أمام حشد في دير بانيسكا الكائن في بلدية زفيتسان/زفيتشان، أهمية الحوار بين صرب كوسوفو وألبان كوسوفو من أجل الحفاظ على السلم والأمن، وكذلك من أجل تعزيز مصالح صرب كوسوفو.

١٦ - وفي ١٨ شباط/فبراير، علقت منشورات في بلدية زوبين بوتوك، تهدد أفراد طائفة صرب كوسوفو الذين انضموا إلى قوة أمن كوسوفو إثر آخر حملة تجنيد موجهة إلى أفراد من طوائف لا تشكل أغلبية. وانتقدت المنشورات أيضا البلدية، بما في ذلك رئيس البلدية، لعدم منع تلك التعينات. وردا على ذلك، سبّرت قوة كوسوفو دوريات معززة في البلدية، استمرت حتى منتصف شهر آذار/مارس. ونفذت شرطة كوسوفو أيضا عمليات خاصة في البلدية، بما في ذلك تسيير دوريات ثابتة وزيادة الدوريات الراحلة، لتوفير مزيد من الحماية.

١٧ - ونُظم اجتماعا مائدة مستديرة في شمال كوسوفو في إطار الحوار الداخلي بشأن كوسوفو الذي أطلقه الرئيس فوتشيتش، قبل الاجتماع الذي عقد في شمال ميتروفيتسا، والذي توقف بسبب أحداث

٢٦ آذار/مارس. وعُقد اجتماع المائدة المستديرة الأول مع شباب وطلاب من صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتسا في ٨ آذار/مارس، وركز على أهمية التعليم العالي لصرب كوسوفو. أما الاجتماع الثاني، وهو اجتماع متلفز مع ممثلي المجتمع المدني عقد في شمال ميتروفيتسا في ١٤ آذار/مارس، فقد تناول خروج صرب كوسوفو من كوسوفو والتحديات التي يواجهها صرب كوسوفو في الحصول على وثائق شخصية. وفضلاً عن المناقشات التي عُقدت في شمال كوسوفو، عُقدت في جميع أنحاء صربيا ستة اجتماعات إضافية من اجتماعات المائدة المستديرة شارك فيها مختلف شرائح المجتمع الصربي، في إطار الحوار الداخلي بشأن كوسوفو الذي يريعه الرئيس فوتشيتش.

١٨ - وفي ٧ نيسان/أبريل، حضر ماركو دجوريتش قدّاس منتصف الليل الخاص بعيد الفصح الأرثوذكسي في دير بانيسكا؛ وكانت تلك هي الزيارة الأولى التي يقوم بها السيد دجوريتش إلى كوسوفو بعد اعتقاله وطرده في ٢٦ آذار/مارس. وحضر القداس نحو ٤٠٠ شخص.

١٩ - وفي أعقاب الانتخابات البلدية التي أُجريت في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شكل المجلسان البلديان في لیبوسافيتش/ليبوسافيك وزفيتسان/زفيتشان تجمعين نسائيين، بدعم من رئيس بلدية كل منهما. وفي ٧ آذار/مارس، عشية اليوم الدولي للمرأة، دشنت بلدية زفيتسان/زفيتشان التجمع النسائي بتنظيم حلقة نقاش عن دور المرأة في المجتمع. وقد اشترك في افتتاح هذا الحدث، الذي رعته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كل من رئيس البلدية وممثلي الخاص.

رابعاً - تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا

٢٠ - استؤنف الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشينا بعد فترة توقف طويلة. واجتمع فريقا بلغراد وبريشينا للتفاوض التقني، اللذان يترأسهما، على التوالي، ماركو دجوريتش وأفني أرنفي، في بروكسل في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، ومرة أخرى في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس. واستعرض الفريقان تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بحرية التنقل، والإدارة المتكاملة للحدود، ورابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والجلسر في ميتروفيتسا، والطاقة. وأقر الفريقان أن إحراز مزيد من التقدم في عدد من المجالات يتطلب توافقاً في الآراء على مستوى سياسي أعلى.

٢١ - وفي ٢٣ آذار/مارس، التقت الممثلة السامية موغيريني الرئيسين فوتشيتش وثناشي في بروكسل، حيث ناقش المسؤولون الثلاثة، في إطار المرحلة الجديدة من الحوار، التنفيذ التام لجميع الاتفاقات القائمة والتحضير لاتفاق شامل بشأن تطبيع العلاقات. وعقب الاجتماع، أكدت الممثلة السامية موغيريني على الحاجة الملحة إلى البدء في إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ورحبت أيضاً باستمرار الالتزام الذي أعرب عنه كل من الرئيسين بتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا، مشيرة إلى أن التقدم المحرز في الخطة الخاصة بكل منهما للاندماج في الاتحاد الأوروبي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإحراز تقدم في الحوار.

٢٢ - وفي أعقاب أحداث ٢٦ آذار/مارس، قامت الممثلة السامية موغيريني بزيارة إلى بلغراد، حيث التقت الرئيس فوتشيتش في ٢٧ آذار/مارس لمناقشة "آخر التطورات ومستقبل الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي لتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشينا". وفي بيان صدر بعد الاجتماع، كررت الممثلة السامية التأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للحوار ولتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

٢٣ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، شددت بلغراد على أنها أوفت بجميع التزاماتها تقريباً بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، في حين أن بريشتينا لم تبدأ في إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، وهو أمر بالغ الأهمية لبلغراد ولصرب كوسوفو. وفي حديثين منفصلين لوسائل الإعلام، في ٢٥ شباط/فبراير و ٢٤ آذار/مارس، حذر إيفيتشا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية في صربيا، من أن بلغراد قد تنسحب من الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بروكسل، ما لم تُتخذ خطوات ملموسة بسرعة نحو إنشاء الرابطة/الجماعة.

٢٤ - وفي ٥ نيسان/أبريل، أعلن رئيس الوزراء هاراديناي عن استئناف الجهود الرامية إلى صياغة النظام الأساسي لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية، على أن يُفرغ منه في غضون أربعة أشهر. غير أن القائمة الصربية وصفت الاقتراح بأنه "غير مقبول"، مشددة على ضرورة إنشاء الرابطة/الجماعة وفقاً لاتفاق بروكسل المبرم في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، لا وفقاً لدستور كوسوفو. وفي هذا الصدد، لا تزال القائمة الصربية يساورها القلق من أن تصرّ سلطات كوسوفو على التقيد بحكم المحكمة الدستورية الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي ينص على أن عدداً من الأحكام الواردة في اتفاق بروكسل لعام ٢٠١٥ لا تمثل امتثالاً تاماً لدستور كوسوفو.

خامساً - عمليات العودة والمصالحة والتراث الثقافي والعلاقات المجتمعية

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاث حالات من حالات العودة الطوعية إلى كوسوفو لأفراد من طوائف لا تشكل أغلبية. وفي المجموع، سجلت مفوضية اللاجئين ٧٩٢ ٢٧ من العائدين طوعاً من أفراد طوائف لا تشكل أغلبية في كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠.

٢٦ - وواصلت المفوضية دعم أفراد طوائف أشكاليا والمصريين والروما في كوسوفو في الحصول على وثائق شخصية وحلّ القضايا المتعلقة بحالتهم المدنية، مما يتيح لهم، في جملة أمور، الحصول على الخدمات العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت المفوضية ٩٢ فرداً في الحصول على وثائق الحالة المدنية.

٢٧ - وفي الفترة الواقعة بين ١٤ شباط/فبراير و ١٥ آذار/مارس، ساهمت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بالشراكة مع وزارة شؤون الطوائف والعائدين في كوسوفو، في تنظيم اثنين من المنتديات المشتركة بين البلديات عقداً في بيجي/بيتش وفي غييلان/غنييلاني، على التوالي. وبحث المنتديان في الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة عدد العائدين ودور الهيئات البلدية في حماية وتعزيز حقوق الطوائف.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، قامت ٢٣ بلدية جنوب نهر إيبير/إيبير بإعادة تشكيل لجان الطوائف في كل منها، وبذلك بلغ مجموع عدد البلديات التي لديها مثل هذه الآليات الإلزامية المتعلقة بمنهاضة التمييز والحماية المجتمعية إلى ٢٨ بلدية. ومن الجدير ذكره أن أفراد الطوائف التي لا تشكل الأغلبية، بما في ذلك الأشكاليا والكروات والمصريون وأبناء الجبل الأسود، والروما، والصرب، والأتراك، يشكلون حوالي ٥٣ في المائة من أعضاء لجان الطوائف. وقد تم تعيين أفراد ينتمون إلى طوائف لا تشكل أغلبية في مناصب بلدية رئيسية في بلديتي بريرن وكامينيتشه/كامينيتشا.

٢٩ - وبعد ثلاث سنوات من الجمود، انعقد مجدداً، في ١٣ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، مجلس التنفيذ والرصد، الذي أنشأته حكومة كوسوفو في شباط/فبراير ٢٠١٣ من أجل رصد وتيسير تنفيذ القانون

المتعلق بمناطق الحماية الخاصة، مع التركيز على الحكم المتعلق بحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو. وفي الاجتماعات، أثار ممثلو الكنيسة الأرثوذكسية الصربية مخاوف إزاء خطة بلدية ديتشان/ديتشاني لشق طريق عبور إلى الجبل الأسود عبر منطقة الحماية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني. وردا على ذلك، كرر ممثلو حكومة كوسوفو التزامهم باحترام منطقة الحماية الخاصة؛ غير أن قرارا رسميا بشأن هذه المسألة لم يصدر بعد.

٣٠ - وعملت وزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، بالتعاون مع إدارة التخطيط الحضري في بلدية بريزن، على منع مزيد من أنشطة الهدم غير القانونية في مركز بريزن التاريخي المشمول بالحماية. وتعاون فريق من مفتشي التراث الثقافي في الوزارة مع هيئة التفتيش التابعة للبلدية على تحديد عمليات الهدم والإنشاءات غير القانونية في المنطقة المحمية، وأحال الحالات المكتشفة إلى السلطات القضائية.

سادسا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٣١ - بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد القانون الذي يمنح المركز القانوني لضحايا العنف الجنسي خلال النزاع في كوسوفو ويُرسى أساسا قانونيا لتعويضهم، أطلقت حكومة كوسوفو رسميا، في ٥ شباط/فبراير، عملية تقديم الطلبات لفائدة ضحايا العنف الجنسي زمن الحرب من أجل الحصول على المركز القانوني لضحية حرب. وأذنت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية لأربع منظمات غير حكومية متخصصة في هذا المجال بتقديم الدعم لعملية تقديم الطلبات.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، توالى الجهود الرامية إلى كفالة اتساق نظام العدالة في كوسوفو مع المعايير الدولية ومع معايير الاتحاد الأوروبي. وفي أوائل شباط/فبراير، استعرضت الحكومة وأقرت حزمة من التعديلات الرئيسية للتشريعات النازمة لعمل النظام القضائي، بما في ذلك قانون المحاكم وقانون المسؤوليات الانضباطية للقضاة والمدعين العامين. وفي ١٣ نيسان/أبريل، وافقت الحكومة على مشروع جديد لقانون كوسوفو الجنائي، يتضمن، في جملة أمور، فرض عقوبات أكثر صرامة على مرتكبي الجرائم المتصلة بالفساد واستغلال المنصب الرسمي. وذكر وزير العدل، في معرض تقديمه لمشروع القانون إلى الحكومة، أن القانون الجديد يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي ويمكن كوسوفو من مكافحة الفساد والجريمة المنظمة بنجاح.

٣٣ - وظل نظام كوسوفو القضائي يتحمل مسؤولية البت في القضايا الجديدة التي تعالجها حتى الآن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. فقد تم، على سبيل المثال، في ٢٠ شباط/فبراير، نقل قضية تتعلق بعظيم سيلا، وهو عضو سابق في برلمان كوسوفو، و ٣٨ فردا آخرين متهمين باختلاس أموال عامة في كوسوفو، أدت إلى خسارة في ميزانية الحكومة قدرها ٣٠ مليون دولار، من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى قضاة محليين. وشملت التهم الموجهة إليهم الاحتيال وغسل الأموال والجريمة المنظمة وتزوير وثائق رسمية. وفي ١٢ آذار/مارس، أُفرج عن السيد سيلا من الحجز ووضع تحت الإقامة الجبرية.

٣٤ - وفي قضية منفصلة، ألغت محكمة الاستئناف، في ٢٦ شباط/فبراير، الحكم الصادر عن محكمة بريشتينا الابتدائية، الذي أدان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ثلاثة من أعضاء حركة تقرير المصير (حزب Vetëvendosje)، بمن فيهم عضو في البرلمان، بجريمة إلقاء قبلة يديوية على مبنى البرلمان في عام ٢٠١٦. وأحيلت القضية لإعادة المحاكمة. وفي اليوم نفسه، أُفرج عن المتهمين على ذمة التحقيق.

وفي تطور آخر، في ٩ آذار/مارس، برأت المحكمة الابتدائية في غياكوف/دجاكوفيتسا، لعدم كفاية الأدلة، ساحة فاتمير ليماي، قائد جيش تحرير كوسوفو السابق ونائب رئيس الوزراء الحالي، من جرائم حرب فيما يتعلق بمقتل اثنين من ألبان كوسوفو في عام ١٩٩٨ في بلدية ماليشيفه/ماليشيفو، حيث كان ليماي يشغل منصب قائد للمنطقة.

٣٥ - وفي ٢١ آذار/مارس، اعتُقل ١٢ شخصا، ثمانية منهم في كوسوفو وأربعة في سلوفينيا، فيما يتصل بتهريب ٣٠٠ مهاجر من كوسوفو إلى سلوفينيا. وجاءت تلك الاعتقالات نتيجة لعملية مشتركة شاركت فيها شرطة كوسوفو، ومكتب المدعي العام لكوسوفو الكائن في ميتروفيتسا، والشرطة الوطنية السلوفينية، ومكتب المدعي العام للدولة في سلوفينيا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون.

٣٦ - وانتهى تعيين ديفيد شويندمان، المدعي العام المتخصص بمكتب الادعاء المتخصص، في ٣١ آذار/مارس، فعُيّن نائبه في منصب المدعي العام المتخصص بالنيابة إلى حين تعيين خلف له. وفي تطور ذي صلة بالموضوع، في ١٤ آذار/مارس، أُذن لأربعين محاميا من كوسوفو ومن بلدان أخرى بأداء خدمات محامي الدفاع في القضايا المعروضة على محكمة كوسوفو المتخصصة.

٣٧ - وعقدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في ٢٧ شباط/فبراير، اجتماعا للفريق العامل المعني بالمفقودين فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في كوسوفو في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي هذا الاجتماع، أبرز وفدا بلغراد وبريشتينا ضرورة أن يتحول الفريق العامل من نهج إنساني إلى نهج قائم على العدالة، وأن يركز على استكمال حالات المفقودين التي لم تُحل.

٣٨ - وفي ١ آذار/مارس، قدّمت كريمة بنون، المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية، تقريرها المتعلق بصربيا وكوسوفو في الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. ويتضمن التقرير الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها المقررة الخاصة عقب زيارتها إلى صربيا وكوسوفو في الفترة الممتدة من بين ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويركز على الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، بما في ذلك الحق في الوصول إلى التراث الثقافي والتمتع به دون تمييز، ويشدد على الحاجة إلى إطار قانوني ومؤسسي مناسب.

٣٩ - وفي ٢ آذار/مارس، افتُتح أول مأوى لضحايا العنف العائلي في منطقة تقطنها طوائف لا تشكل أغلبية في بلدية نوفوبيردي/نوفو برودو. وسيوفر المأوى منزلا مؤقتا لإيواء ضحايا العنف العائلي، بغض النظر عن أصلهم العرقي.

سابعاً - المرأة والسلام والأمن

٤٠ - بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، استضافت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، في ٥ آذار/مارس، اليوم العالمي المفتوح الثامن من أجل المرأة والسلام والأمن، الذي ركز على المشاركة السياسية للمرأة. وقد جمع هذا الحدث الذي افتتحه ممثلي الخاص مع نائب رئيس برلمان كوسوفو ورئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كوسوفو، أكثر من ١٥٠ مشاركا، بمن فيهم أعضاء في برلمان كوسوفو ومسؤولون حكوميون ونشطاء في المجتمع المدني وممثلون للمجتمع الدولي. وكان الحدث بمثابة فرصة للوقوف على جملة أمور من بينها تجارب النساء

المرشحات في انتخابات عام ٢٠١٧ في كوسوفو، ومناقشة الحواجز الهيكلية التي تعترض مشاركة المرأة في الحياة السياسية في كوسوفو، واستعراض العمل بنظام التخصيص الجنساني في الانتخابات. وأشار المشاركون إلى أن من الضروري ضمان توافق التشريعات في كوسوفو مع المعايير المنصوص عليها في قانون المساواة بين الجنسين؛ وتشجيع المرأة على شغل المناصب القيادية في الأحزاب السياسية؛ والتصدي للمعايير الذكورية والقوالب النمطية المتعلقة بدور المرأة في الحياة السياسية.

٤١ - ونظم عدد من الفعاليات الإضافية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. ففي ٦ آذار/مارس، نظمت قوة كوسوفو مؤتمرا جمع بين ممثلي حكومة كوسوفو ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية، ركز على التحديات التي تواجه أمن المرأة في كوسوفو، ودور المرأة كعامل لتحقيق السلام والأمن. وفي ٨ آذار/مارس، نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالتعاون مع سفارة فرنسا في كوسوفو، منتدى رفيع المستوى بشأن حقوق الملكية للمرأة في كوسوفو، تناول جملة أمور منها القواعد التقليدية التي تمنع المرأة من المطالبة بحقوقها في الممتلكات أو تملكها. وشدد المشاركون على تأثير عدم حصول المرأة على حقوق الملكية والميراث على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو، وعلى ضرورة تحسين آليات حماية حقوق المرأة في الملكية.

٤٢ - وفي ١٣ آذار/مارس، عقدت منظمة "حقوق المرأة" غير الحكومية في شمال ميتروفيتسا دورة الحوار الثالثة لبناء الثقة بعنوان "المرأة في الحياة السياسية"، وذلك بالتشارك مع منظمة موندوسيا (الفرصة) لحقوق المرأة في جنوب ميتروفيتسا وبدعم من بعثة الأمم المتحدة. وأكد هذا اللقاء، الذي جمع بين النساء من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو من شمال وجنوب ميتروفيتسا، على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية لا تزال منخفضة في كوسوفو، ومن ثم من الضروري أن تقدم النساء اللاتي يشغلن مناصب سياسية ما لديهن من خبرات.

ثامنا - الشراكات والتعاون

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت البعثة اثنين من تدابير بناء الثقة. دعم الأول ثلاث مجموعات نسائية متعددة الأعراق في بلديات بيجي/بيتش، وكليني/كلينا، وإستوغ/إستوك من أجل بناء مهارات المرأة في مباشرة الأعمال الحرة ومساعدة النساء على بدء مشاريعهن التجارية الخاصة. ودعم التدبير الثاني، الذي نفذ في بلدية إستوغ/إستوك، إنشاء مركز أهلي، وتدريب أكثر من ٢٠٠ شاب من مختلف الأصول العرقية على أساليب تسوية الصراعات وبناء الثقة بين الطوائف.

٤٤ - وواصلت البعثة أيضا تنفيذ أنشطة برنامجية في مجالات بناء الثقة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ تنفيذ ٣٦ نشاطا، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، من أجل إجراء تحسين في عدة مجالات منها إمكانية اللجوء إلى القضاء، وقدرات المؤسسات القضائية والإصلاحية في كوسوفو على معالجة جنوح الأحداث، وقدرات وكالات إنفاذ القانون على التصدي للعنف الجنساني والعنف المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو وغيره من الشركاء الدوليين، بالتحضير لمنتدى بناء الثقة في كوسوفو المقرر عقده في الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو، والذي سيجتمع بين ممثلين من طائفة واسعة من المجتمع في كوسوفو، بما في ذلك الحكومة المحلية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، فضلا عن الجماعات الدينية والشبابية والنسائية.

٤٥ - وواصل ممثلي الخاص زيارته إلى البلديات في كوسوفو. ففي ٧ آذار/مارس، زار بلديتي زوبين بوتوك وزفيتسان/زفيتشان وناقش التطورات الأخيرة، بما في ذلك الحالة الأمنية، مع رئيسي البلديتين. وفي بلدية زفيتسان/زفيتشان، افتتح أيضا لقاء استضافه رئيس المجلس البلدي ورئيسة التجمع النسائي، تضمن حلقة نقاش عن حالة المرأة عقدت بمناسبة اليوم الدولي للمرأة. وفي اليوم نفسه، زار ممثلي الخاص المحكمة في شمال ميتروفيتسا، حيث سلط رئيس محكمة ميتروفيتسا الابتدائية الضوء على التحديات المتصلة بالامتثال لأحكام اللغة الواردة في القانون. وفي ١٤ آذار/مارس، زار ممثلي الخاص بلدية كامينيتسي/كامينيتسا، حيث أعرب رئيس المجلس البلدي عن أسفه لنقص الاستثمار وفرص العمل في البلدية وسلط الضوء على التقدم المحرز صوب تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المؤسسات المحلية، حيث تم تعيين ٦ نساء من أصل ١١ شخصا عينوا حديثا مديرين في البلدية.

٤٦ - وفي ١١ نيسان/أبريل في بريشتينا، نظمت البعثة دورة عمل لمنتدى يضم شبابا من خلفيات عرقية مختلطة تحت عنوان "قصص من الجانب الآخر". وناقش الشباب والشابات التحديات التي تواجه العلاقات بين الطوائف، وإدماج الشباب في عمليات اتخاذ القرار على المستويين المحلي والمركزي، وسبل مواجهة اتساع الفجوة بين التعليم والتوظيف، بوسائل من بينها مبادرات بناء قدرات الشباب.

٤٧ - وواصلت البعثة تقديم خدمات التصديق على الوثائق. وجُهِز ما مجموعه ٩٢٩ وثيقة، منها ٤٥١ وثيقة متعلقة بالمعاشات التقاعدية و ٤٧٨ وثيقة متعلقة بالحالة المدنية، من قبيل شهادات المدارس الثانوية والشهادات الجامعية وشهادات الزواج والميلاد والوفاة. واستمرت البعثة أيضا في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت البعثة وجهزت ٤٥ طلبا لإصدار نشرات عن أشخاص مطلوبين دوليا.

تاسعا - الملاحظات

٤٨ - يساورني القلق إزاء علامات التدهور في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، لا سيما بعد إلقاء القبض على مدير مكتب الحكومة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، ماركو دجوريتش في ٢٦ آذار/مارس. وأدعو كلا الجانبين إلى تجنب الأعمال الاستفزازية والامتناع عن التصريحات المؤججة للمشاعر. وأحث القيادة في بلغراد وبريشتينا على مواصلة معالجة المسائل المثيرة للقلق عن طريق الحوار وعلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكفالة التطبيع الكامل للعلاقات بينهما.

٤٩ - ومما يدعو إلى القلق سلوك شرطة كوسوفو أثناء عملية بارزة من قبيل عملية إلقاء القبض على السيد دجوريتش، التي أسفرت عن وقوع عدد من الإصابات. وثمة حاجة إلى إجراء تحقيق شامل في الأحداث التي وقعت في ٢٦ آذار/مارس، واتخاذ إجراءات تصحيحية في حالة عدم احترام حقوق الإنسان.

٥٠ - وألاحظ مع القلق بطء التقدم المحرز في التحقيق في قتل السياسي أوليفر إيفانوفيتش وهو من صرب كوسوفو في ١٦ كانون الثاني/يناير. وما دامت الإجابات ذات المصادقية والعدالة غائبة، فلن تنفك الشكوك المتبادلة وتصورات انعدام الأمن تقوض الجهود الرامية إلى بناء الثقة بين الطوائف في جميع أنحاء كوسوفو.

٥١ - ويبدو أن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا قد وصل طريقا مسدودا آخر عقب استئنائه لفترة قصيرة - على الصعيدين التقني والسياسي - في آذار/مارس. وأحث كلا الجانبين

على إعطاء زخم جديد لعملية الحوار، بغية ضمان التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

٥٢ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الجارية الرامية إلى تفعيل نظام قضائي متكامل في كوسوفو، بما يتماشى مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشينا في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأدعو مؤسسات كوسوفو المعنية إلى تقديم الدعم اللازم من أجل التغلب على العقبات المتبقية.

٥٣ - وأرحب بتصديق برلمان كوسوفو على اتفاق ترسيم الحدود مع الجبل الأسود، وهو دليل على التزام كوسوفو بمنظورها الأوروبي. وعلى الرغم من الجهود التي ما برح يبذلها أعضاء في البرلمان لعرقلة عمل هذه المؤسسة، بسبل من بينها اللجوء إلى الوسائل العنيفة، فقد استطاع البرلمان أن يفرغ من مسألة حولت انتباهه لفترة طويلة جدا عن المسائل الملحة الأخرى.

٥٤ - وأود مرة أخرى أن أكرر الدعوة إلى المساهمة في الصندوق الاستثماري، الذي أنشئ في ختام أعمال الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة، من أجل دعم طوائف أشكاليا والروما والمصريين المتضررين من جراء التسمم بالرصاص في كوسوفو. وسوف تدعم المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري تنفيذ المشاريع التي تلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحا لدى هذه الطوائف الضعيفة، ولا سيما في مجالات الصحة والتنمية الاقتصادية والهياكل الأساسية.

٥٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، ظاهر تانين، وللبعثة عموما على الالتزام الراسخ بتعزيز التقدم صوب تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في كوسوفو والمنطقة، بالتعاون مع النظراء المحليين والشركاء الدوليين. وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن تقديري لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في الميدان لتعاونها المستمر مع البعثة، ولشركاء الأمم المتحدة الدوليين المتعاونين معها منذ زمن طويل في كوسوفو، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية
المقدم إلى الأمين العام بشأن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون
في كوسوفو للفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨

١ - موجز

في ٢١ آذار/مارس، دعمت سلطات إنفاذ القانون في كوسوفو، إلى جانب يوروبول وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (بعثة الاتحاد الأوروبي)، عملية أشرفت عليها سلوفينيا لاعتقال مهربي مهاجرين في إطار عملية عبر الحدود تهدف إلى تفكيك جماعة إجرامية منظمة تنشط على طريق البلقان.

ولا تزال هناك مشكلات تحول دون تحقيق الكفاءة في النظام القضائي، لا سيما التأجيل الفوري لجلسات الاستماع في المحاكم أو التأخر في بدء الإجراءات والتطويل غير المبرر للجلسات. ولا تزال التدخلات السياسية والمعاملة التفضيلية في دائرة إصلاحات كوسوفو لعدد من السجناء البارزين مثيرة للقلق. وتشمل هذه التدخلات عمليات إيواء لسجناء بارزين في المستشفيات لا تمتثل لأنظمة المراقبة الخاصة بالدائرة.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١-٢ موجز تنفيذي

الجريمة المنظمة والفساد

في ١ شباط/فبراير، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية حكمها ضد متهم وأدانتته بالاتجار بالمخدرات. وحكم على المتهم بالسجن لمدة ست سنوات. وفي ذات الجلسة، برئت ساحة المتهم من ثماني تهم أخرى مرتبطة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك تهمة الجريمة المنظمة. وبرئ أيضا من تهم القتل لعدم كفاية الأدلة.

وفي ١٤ آذار/مارس، أصدرت هيئة مؤلفة من قاض محلي واحد وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية حكمها في قضية جنائية ضد شخصين مدعى عليهم، وأدانتتهما بتهريب المهاجرين. وحكم على أحدهما بالسجن لمدة أربع سنوات وعلى الآخر بالسجن لمدة سنتين وثلاثة أشهر.

وفي ٢١ آذار/مارس، دعمت سلطات إنفاذ القانون في كوسوفو، إلى جانب يوروبول وبعثة الاتحاد الأوروبي، عملية أشرفت عليها سلوفينيا لاعتقال ١٢ من مهربي المهاجرين في إطار عملية عبر الحدود تهدف إلى تفكيك جماعة إجرامية منظمة ضالعة في تهريب المهاجرين من كوسوفو إلى سلوفينيا عبر طريق البلقان.

وفي ٢٩ آذار/مارس، برأت هيئة من قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتسا الابتدائية أحد المتهمين بالجريمة المنظمة وبشراء مخدرات خطرة وحيازتها وتوزيعها وبيعها دون ترخيص.

جرائم الحرب

في أعقاب اغتيال المدعى عليه الوحيد في قضية جريمة الحرب خارج مكتبه في ميتروفيتسا في ١٦ كانون الثاني/يناير، تم إنهاء محاكمته.

واستمرت المحاكمات الرئيسية في قضيتي "فوكوتيتش الأولى" و "فوكوتيتش الثانية" المندرجة ضمن قضايا جرائم الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت قضية جريمة الحرب "فوكوتيتش الثالثة" إلى محكمة الاستئناف إثر تقديم طعن في الحكم الصادر فيها..

تسليم القضايا وملفات القضايا

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي تسليم القضايا وملفات القضايا والأدلة إلى مؤسسات كوسوفو. وسلم المدعون العامون التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي القضايا وملفات القضايا إلى مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو ومكتب الادعاء الابتدائي لميتروفيتسا. وفي الوقت نفسه، واصل قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي إحالة القضايا إلى نظرائهم المحليين.

معهد الطب الشرعي في كوسوفو

تعرف خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي على رفات أحد المفقودين. وبالإضافة إلى ذلك، سلموا جثتين ورفات ١٣ شخصا إلى ذويهم.

وأكمل طبيبان متخصصان في الطب الشرعي من كوسوفو بنجاح دورة متقدمة في مجال الأنثروبولوجيا الجنائية قدمتها جامعة ليستر، وواصلوا بالتوازي تدريبهما أثناء العمل في هذا المجال.

حقوق الملكية

بنت الهيئة المعنية بالطعون الموجهة ضد وكالة الممتلكات في كوسوفو في ٣٤ قضية، مع وجود ١٨٣ قضية قيد النظر (من بينها ١٧ قضية تجري ترجمتها). وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٤٧١ ٢ قراراً بالدرجة الابتدائية، وبنت في ٥٣٩ قضية بدرجة الاستئناف. ولم يبت بعد في ما مجموعه ٣٢٩ ٢١ قضية معروضة على الدائرة الخاصة للمحكمة العليا.

٢-٢ تعزيز التشريع

رصد القضايا

لا تزال المشكلات التي تحول دون تحقيق الكفاءة في النظام القضائي قائمة، بما في ذلك التأجيل الفوري لجلسات الاستماع في المحاكم، والتأخر في بدء الجلسات، والتطويل غير المبرر للجلسات، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى جلسات استماع غير مثمرة. ويعزى ذلك أساساً إلى كثرة تناوب المدعين العامين وإلى إعادة انتداب القضاة على نحو غير المتوقع.

وفي أعقاب اغتيال أوليفر إيفانوفيتش، وهو سياسي من صرب كوسوفو، في ١٦ كانون الثاني/يناير، تولت بعثة الاتحاد الأوروبي رصد الحالة والاتصال بالنظر المعنيين. وفي ٢٦ شباط/فبراير، راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي اجتماعاً تنسيقياً مشتركاً عقد في مكتب الادعاء الابتدائي في ميتروفيتسا، وحضره

مثلا الادعاء من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو وفريقي التحقيق التابعين للشرطة. وفي ٧ آذار/مارس، أحييت قضية إيفانوفيتش، بناء على طلب من رئيس هيئة الادعاء، إلى مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو، نظرا لتعقد القضية. وفي ١٣ آذار/مارس، يسرت بعثة الاتحاد الأوروبي أول اجتماع لتبادل المعلومات بشأن التحقيق بين ممثلي شرطة كوسوفو والشرطة الصربية عند البوابة ٣ على خط الحدود الإدارية. وعقب اعتقال ماركو دجوريتش في ٢٦ آذار/مارس، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب من شرطة كوسوفو، بتنفيذ دورها بوصفها جهة أمنية مستجيبة ثانية وبتسيير دوريات في المناطق المعنية في شمال كوسوفو.

السلطة القضائية

لا تزال هناك تحديات ملحوظة فيما يتعلق بعمليات الاختيار لشغل الوظائف العليا في السلطة القضائية. وراقبت بعثة الاتحاد الأوروبي عملية إعادة الاختيار لشغل مناصبي رئيس المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف بعد الطعن في العملية الأصلية أمام المحكمة الدستورية، وكذلك عملية اختيار خمسة رؤساء للمحاكم الابتدائية والقضاة المشرفين في فروع المحاكم. ويلزم بذل جهود إضافية من أجل القيام بعمليات التعيين هذه بطريقة غير منحازة وشفافة، مع التقيد الصارم بالنظام الداخلي وكفالة معاملة منصفة ومتساوية لجميع المرشحين.

وحظيت عمليات اختيار ٢١ من المدعين العامين و ٣٩ من الموظفين القانونيين في نظام الادعاء بتقييم إيجابي، وتتماشى مع القواعد والأنظمة المعمول بها، ما يدل على الالتزام الاستثنائي للجنة الاختيار بإنجاز أعمالها بكفاءة وضمن أطر زمنية ضيقة جدا.

ولم يتبق من مجموعة قوانين عام ٢٠١٦، سوى لائحتين يجب اعتمادها في المجلس القضائي لكوسوفو، هما: اللائحة المتعلقة بالقضاة غير المحترفين واللائحة المتعلقة بالمعنيين المعاونين. ومع ذلك، فقد تم تعليق هاتين اللائحتين إلى أن يتم اعتماد تعديلات على القانون المتعلق بالمحاكم والقانون المتعلق بالمجلس القضائي لكوسوفو. وبمجرد اعتمادها، يجب إعادة النظر في جميع اللوائح المعتمدة سابقاً لكي تدرج فيها أي تغييرات ذات صلة.

دائرة إصلاحات كوسوفو

لا يزال التدخل السياسي في دائرة إصلاحات كوسوفو، والمعاملة التفضيلية لمجموعة مختارة من السجناء البارزين مسألتين مثيرتين للقلق. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٨، لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي حدوث زيادة في عدد حالات السجناء البارزين الذين يدخلون إلى المستشفيات، إلى جانب الاستمرار في عدم الامتثال الكامل لأنظمة المراقبة الخاصة بالدائرة، ولا سيما فيما يتعلق بسجناء من مركز دوبرافا الإصلاحية.

ورداً على ذلك، أعدت بعثة الاتحاد الأوروبي تقريراً موجهاً إلى الهيئة المعنية بالامتيازات في مركز دوبرافا الإصلاحية يتضمن عدة توصيات لتحسين أدائه. وأوصت أيضاً دائرة إصلاحات كوسوفو والهيئة المعنية بالإفراج المشروط بالتأكد من أن جميع السجناء يتلقون، طبقاً للمقتضيات القانونية، رداً مكتوباً في غضون ثلاثة أيام على الطلبات التي يقدمونها للحصول على المعلومات فيما يتعلق بقرار الهيئة المعنية بالإفراج المشروط. وكانت بعثة الاتحاد الأوروبي تلقت شكاوى مستمرة من سجناء في سجن دوبرافا

الإصلاحي تفيد بأن الهيئة المعنية بالإفراج المشروط لم تقدم لهم معلومات في حالة رفض طلباتهم، مما حرمهم من خيار إعادة النظر في قضاياهم.

وفتحت الوظيفة الشاغرة لمنصب المدير العام لدائرة إصلاحات كوسوفو مرة أخرى في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، بعد أن ألغيت عملية الاختيار السابقة في تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن أصل ١١ طلباً، جرى اختيار ٥ مرشحين ودُعوا لإجراء مقابلات معهم. وتولى الشريك التنفيذي لمشروع سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمساعدة في توظيف كبار المسؤولين في مؤسسات كوسوفو توجيه العملية وراقبتها بعثة الاتحاد الأوروبي، وأفضت هذه العملية إلى اقتراح ثلاثة مرشحين على وزير العدل لكي يقدم عرضاً نهائياً بأحد المرشحين إلى الحكومة.

ولا تزال دائرة إصلاحات كوسوفو تعاني من مواطن ضعف تتعلق بالهيكل الأساسية والموظفين والإدارة. ومنذ كانون الثاني/يناير، لم يتخذ الموظفون والإدارة في مركز لبيان الإصلاحات التدابير الكافية لضمان سلامة وأمن الأحداث المحتجزين الذين أضرموا النار في الزنانات، وخربوا المباني، وألحقوا الأذى بأنفسهم. ولا تزال السلع المهربة، ولا سيما الهواتف الخليوية والمعدات المتصلة بها في مركز دوبرافا الإصلاحية بالخصوص، تمثل مشكلة، كما أن الكمية المتزايدة من المخدرات التي جرى اكتشافها مؤخراً، تثير، مع كل ما لها من آثار جانبية، بالغ القلق وتتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

شرطة كوسوفو

تنظر شرطة كوسوفو، في مسعى لتحسين توازنها العرقي والجنساني، في أن تخصص لضابطات ٣٠ في المائة من الوظائف الشاغرة البالغ مجموعها ٢٧٠ وظيفة في حملة التوظيف التي تجري في الربع الثاني من عام ٢٠١٨. وفي حين أن التأييد العام لزيادة تمثيل المرأة في الشرطة والعمل بنظام التخصيص يعثان على التفاؤل، فمن الضروري اتخاذ إجراءات إيجابية إضافية لدعم هذه المبادرة. ومثلت الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها شرطة كوسوفو لتشجيع الموظفين العاملين من الأقليات على التقدم بطلب للعمل في وحدة العمليات الخاصة بريشتينا - ميتروفيتسا تطوراً إيجابياً؛ لكن حتى الآن ليس هناك عدد كاف من المتقدمين بطلبات.

مفتشية شرطة كوسوفو

لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضاً بقلق التدخل المستمر غير المبرر وما أبلغ عنه من ضغوط تمارس داخل وخارج مفتشية شرطة كوسوفو ووحدة الجرائم الاقتصادية التابعة لشرطة كوسوفو. وفي ٥ آذار/مارس، أبطلت محكمة بريشتينا الابتدائية عملية اختيار ١٧ محققاً ومفتشاً في مفتشية شرطة كوسوفو باعتبارها غير قانونية. ورفع المرشحون الناجحون سابقاً دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية ومفتشية شرطة كوسوفو. وطعنت وزارة الداخلية في القرار.

الأدلة الجنائية

في ٢ آذار/مارس، قامت بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتشارك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بتيسير عقد أول اجتماع في سلسلة من اجتماعات العمل مع ممثلي شرطة كوسوفو، ومكتب رئيس هيئة الادعاء، ومعهد الطب الشرعي، ووكالة الطب الشرعي في كوسوفو. ويتمثل الهدف من الاجتماعات في

دعم وتعزيز التعاون بين جميع الوكالات الشريكة بشأن كشف الأدلة الجنائية والحصول عليها وتحليلها وعرضها في إطار التحقيقات في قضايا العنف الجنسي والجنساني، بسبل منها وضع إجراءات تشغيل موحدة مشتركة بين المؤسسات.

الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي إسداء المشورة إلى المسؤولين في بريشتينا وبلغراد على المستوى المناسب، وتيسير اجتماعات الإدارة المتكاملة للحدود. وبالإضافة إلى ذلك، أهيّب بالبعثة إلى تيسير استفسارات المتابعة والاضطلاع بها فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتنفيذ البروتوكول التقني للإدارة المتكاملة للحدود. وأخيراً، وبعد تسعة أشهر من الجمود، تولى وزير الداخلية دور المنسق الوطني الجديد للإدارة المتكاملة للحدود، ووعد بتنشيط عملية تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحدود وباستحداث مركز لإدارة الحدود. بيد أن الوزير استقال في نيسان/أبريل.

وفيما يتعلق بالمعابر المشتركة الدائمة التي من المقرر أن تفتتحها بريشتينا، فإن أشغال التشييد جارية في ميرداري/ميرداري وموتيفودي/موتيفودي. ولم يجرز أي تقدم في المعبر المشترك برنيك/تاباليي، وفي ثلاثة معابر مشتركة دائمة من المقرر أن تفتتحها بلغراد.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق حرية التنقل لعام ٢٠١١ على المستوى التقني، عُقد اجتماع على مستوى الخبراء بين فريقي بلغراد وبريشتينا في بروكسل في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس في إطار الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وأتاح الاجتماع فرصة طيبة لكي يعرض فريق بريشتينا التقدم الذي أحرزه حتى الآن. ومع ذلك، لا تزال هناك صعوبات فيما يتعلق بتنفيذ الترتيبات النهائية، على النحو المتفق عليه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وهي تتعلق في جملة أمور بتنفيذ نظام المصققات، وعملية تسجيل المركبات في شمال كوسوفو، وتأمين المكاتب استناداً إلى اتفاق التأمين والاعتراف بوثائق الحالة المدنية الصادرة عن الهيكل الموازية.

وعملًا بمشورة بعثة الاتحاد الأوروبي، وقّعت وزارة الداخلية، في ١٦ آذار/مارس، أمراً إدارياً بشأن تسجيل المركبات بوضع علامة "KS" على لوحاتها، اشتمل على قرارين ذوي صلة. ويسمح أحدهما باستمرار عملية الاستعاضة عن لوحات التسجيل المؤقتة التي تحمل الحرفين RP بلوحات التسجيل التي تحمل الحرفين KS أو الحروف RKS، وهي عملية كانت قد أنهيت في آب/أغسطس ٢٠١٧، على الرغم من بقاء ٦١٠ مركبات تحمل لوحاتها المؤقتة علامة "RP". ويضمن القرار الثاني الإعفاء الضريبي عند تسجيل المركبات التي تحمل لوحاتها العلامتين "KS" أو "RKS" لمالكي المركبات التي يجوز أصحابها لوحات تحمل العلامة "FRY" (جمهورية يوغوسلافيا السابقة) أو لوحات مماثلة.

وفيما يتعلق بإدماج ٣٩ من الموظفين الإداريين السابقين لوزارة الداخلية الصربية في المكاتب البلدية للحالة المدنية في شمال كوسوفو، وافقت حكومة كوسوفو على قرار بشأن تمويل الوظائف الإضافية. وحالما يوافق وزير المالية على القرار، يمكن لوزارة الحكم المحلي في كوسوفو المضي قدماً في عملية التوظيف.

أنشطة بناء القدرات

نظمت بعثة الاتحاد الأوروبي، مع شرطة كوسوفو وسفارة الولايات المتحدة، دورة تدريبية بشأن تقنيات الاستدلال الجنائي وأساليب الاستجواب لصالح ما يقرب من ٥٠ من محققين شرطة كوسوفو،

وذلك بهدف تعزيز قدرات التحقيق والملاحقة في حالات الجرائم المتعلقة بالاعتداء الجنسي والعنف العائلي في كوسوفو.

ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضا حلقة عمل تدريبية بشأن العمل الشرطي الموجه بمعلومات استخبارية والتخطيط الاستراتيجي لفائدة شرطة كوسوفو. وركز التدريب على إدماج العمل الشرطي الموجه بمعلومات استخبارية في سياسات شرطة كوسوفو وإجراءاتها وأنشطتها على المستوى الإداري.

ونظمت بعثة الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع أكاديمية العدل في كوسوفو، وبمشاركة خبراء دوليين، دورتين تدريبيتين موجهتين للمدعين العامين في كوسوفو ولموظفي الادعاء. وتمثل الهدف من الدورة التدريبية الأولى، التي تناولت أدوات القانون الجنائي الدولي للتحقيق في جرائم الحرب الخاضعة لولاية كوسوفو القضائية ومقاضاة مرتكبيها، في تعزيز قدرة المدعين العامين في كوسوفو على التحقيق في قضايا جرائم الحرب وملاحقة مرتكبيها قضائيا بتطبيق الأدوات القانونية التي يوفرها القانون الجنائي الدولي. وتمثل هدف الدورة التدريبية الثانية المتعلقة بالاتصال عبر وسائط الإعلام في تعزيز قدرات المدعين العامين في كوسوفو في مجال التواصل مع وسائط الإعلام والتعامل مع القضايا الحساسة.

٣ - مسائل هامة أخرى

ليس هناك ما يستحق الإفادة به.

المرفق الثاني

الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص

في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨، وفي أعقاب إجراء تقييم دقيق لجميع المرشحين، تم قبول ٤٠ محامياً في قائمتي محامي الدفاع المتخصص ومحامي الضحايا. وكانت الاستجابة لعملية فتح هاتين القائمتين إيجابية؛ ولا تزال عملية تقديم الطلبات مفتوحة، وما انفكت الدوائر المتخصصة تتلقى الطلبات.

واستمرت الدوائر المتخصصة، عملاً بولايتها المتمثلة في كفالة حقوق المتهمين والضحايا وغيرهم ممن يمثلون أمام المحاكم، في التركيز على تعزيز نظم المساءلة لديها من خلال اعتماد مدونة الأخلاقيات المهنية للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين في ١٣ آذار/مارس، ومواصلة عملها على وضع مدونة السلوك المهني للمحامين، ووضع اللمسات الأخيرة على لوائح المساعدة القانونية، بما يتسق مع أفضل الممارسات في مجال تقديم المساعدة القانونية للمتهمين والضحايا.

وعقد قضاة الدوائر المتخصصة، في ١٥ و ١٦ آذار/مارس، جلستهم العامة الثالثة في لاهاي. وخلال الجلسة العامة، استمع القضاة لعروض إعلامية وأجروا مناقشات مع وحدات قلم المحكمة التي تقدم الدعم والمساعدة مباشرة في سير الإجراءات القضائية. وأبلغ القضاة أيضاً بجميع الأنشطة التي اضطلع بها قلم المحكمة طوال العام السابق، وناقشوا المراحل المقبلة. وعقب المناقشات التي دارت في الجلسة العامة، كلف الرئيس مجموعة من ثلاثة قضاة بتحديد المواضيع التي لها جدوى في تحسين الكفاءة والفعالية في القادام من الإجراءات. وجرى أيضاً تكليف قاضٍ في الدائرة المتخصصة بالحكمة الدستورية بتحديد الاجتهادات القضائية للمحكمة الدستورية في كوسوفو والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حسب الاقتضاء، التي أن تفيد في عمل الدوائر المتخصصة في المستقبل.

وتواصل الدوائر المتخصصة التعاون الوثيق مع الدولة المضيفة من أجل تيسير عملها، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد المباني المقبلة للمحكمة في لاهاي. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، التقى رئيس قلم المحكمة سفير مملكة هولندا لدى المنظمات الدولية، وفي ٢٩ آذار/مارس و ١١ نيسان/أبريل، شارك نائب رئيس قلم المحكمة في اجتماعات اللجنة التوجيهية بشأن أعمال تحديد المباني.

وما زالت الدوائر المتخصصة تعطي أولوية لأنشطتها في مجال التوعية من أجل التأكد من فهم ولايتها وتعزيز الاتصالات المباشرة مع المجتمعات المحلية المتضررة. وفي كانون الثاني/يناير، تم التوقيع على اتفاق منحة مع حكومة سويسرا لزيادة أنشطة التوعية التي تضطلع بها الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو على مدى عامين، ما مكن الدوائر المتخصصة من توسيع نطاق أعمالها في مجال التوعية وإضافة أنشطة أخرى للأنشطة المقررة في الأصل.

وفي الفترة من ٥ إلى ٨ شباط/فبراير، عقدت الدوائر المتخصصة مشاورات مع المجتمع المدني في كوسوفو بشأن أنشطة التوعية المقبلة. وفي ٦ شباط/فبراير، اجتمع رئيس مكتب الدفاع ورئيس مكتب مشاركة الضحايا مع أعضاء نقابة المحامين في كوسوفو من أجل تقديم معلومات تقنية عن الترشح والتسجيل في قائمة المحامين. وفي آذار/مارس، عقد رئيس وحدة الإعلام والاتصال التابعة للدوائر المتخصصة ورئيس مكتب مشاركة الضحايا اجتماعات بشأن أنشطة التوعية مع ١١٥ ممثلة من ممثلات الجماعات النسائية المنتميات لشبكة نساء كوسوفو، ومع أعضاء من المجتمع المدني في شمال ميتروفيتسا.

وفي ٢١ آذار/مارس، نظم نائب رئيس قلم المحكمة، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية، مركز القانون الإنساني، حلقة نقاش في بريشتينا، أطلع فيها ممثلو الدوائر المتخصصة بالمنظمات غير الحكومية والمحامين وأعضاء السلك الدبلوماسي على ولاية الدوائر وهيكلها. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، عقد ممثلو الدوائر المتخصصة أيضا عدة اجتماعات فردية مع ممثلي المجتمع المدني والصحفيين والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين في بريشتينا؛ ولا تزال الدوائر المتخصصة تستضيف الزيارات الجماعية في إطار برنامجها للزيارات.

وواصلت الدوائر المتخصصة تعزيز اتصالاتها مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين. ففي ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدم رئيس قلم المحكمة ورئيس مكتب الرئيس إحاطة إلى مندوبي لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات في مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن أنشطة قلم المحكمة والدوائر. وفي ١٩ آذار/مارس، اجتمع إغور شولتس، مقرر البرلمان الأوروبي لكوسوفو، مع مسؤولي الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في لاهاي. وفي ٢١ آذار/مارس، استضافت الدوائر المتخصصة الفريق العامل المعني بمنطقة غرب البلقان التابع للمجلس الأوروبي. ولا يزال تعاون الدوائر المتخصصة مع فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الثالثة المساهمة ودول أخرى متواصلًا، وهو يركز بدرجة كبيرة على حشد الدعم للتعاون في مجالي حماية الشهود وإنفاذ الأحكام.

ويواصل مكتب الادعاء المتخصص، وفقا للولاية المنوطة به على النحو المنصوص عليه في القانون الخاص الذي اعتمده برلمان كوسوفو في آب/أغسطس ٢٠١٥، تحقيقاته في الادعاءات الواردة في التقرير الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ عن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بعنوان ”المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية“، والذي تسلمه من فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي الأشهر الأخيرة، أجرى مكتب الادعاء المتخصص أيضا استعراضا منهجيا لجميع ما بحوزته من مواد إثباتية امتثالا لمقتضيات القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٨، استقال ديفيد شويندمان الذي تم تعيينه مدعيا عاما متخصصا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عندما انتهت فترة تعيينه المحددة كموظف من كبار موظفي السلك الدبلوماسي في وزارة خارجية الولايات المتحدة. ومنذ مغادرة السيد شويندمان، اضطلع كواي هونغ آيب، نائب المدعي العام المتخصص، بالعمل كمدع عام متخصص بالنيابة بنفس سلطات المدعي العام المتخصص ولم يحدث أي انقطاع في عمل مكتب الادعاء المتخصص. ويمنح القانون الخاص المدعي العام المتخصص، في جملة أمور، سلطة طلب المساعدة من مؤسسات كوسوفو. وقد طُلبت المساعدة متى كان ذلك في صالح التحقيق، ولم تتقاعس أية مؤسسة حتى الآن عن تقديمها. وسيواصل المدعي العام المتخصص التماس المساعدة من أي شخص وأي مؤسسة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، من أجل إحراز تقدم في سير التحقيق، وضمان أن يتم بصورة موضوعية ومهنية ونزيهة وشاملة وجيدة. ولا غنى عن المساعدة المقدمة من السلطات في بلغراد وبريشتينا، وكذلك من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي الأوسع. ومكتب الادعاء المتخصص بحاجة إلى استمرار المشاركة والدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية وفرادى الدول في جميع أنشطته.

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

البلد	العدد
الاتحاد الروسي	٢
ألمانيا	٢
بلغاريا	١
تركيا	١
فنلندا	١
النمسا	١
هنغاريا	١
المجموع	٩

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨)

البلد	العدد
أوكرانيا	٢
بولندا	١
تركيا	١
تشيكيا	٢
رومانيا	١
جمهورية مولدوفا	١
المجموع	٨

